سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 69.77 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 74 سنتا في تداولات اول أمس الجمعة ليبلغ 77ر69 دولار أمريكي للبرميل بالمقارنة مع تداولات الخميس الماضي التي بلغت 03ر69 دولار أمريكي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وكانت أسعار النفط العالمية قد ارتفعت لكنها أنهت الأسبوع على هبوط بفعل مخاوف من تزايد إمدادات الخام الأميركي وتوقعات بأن النزاعات التجارية وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي سيؤثران سلبيا على الطلب على النفط.

التقرير أوضح أن ذلك قمة التسيب المالي وخرق لقانون الموازنة العامة

«الشال»: دراسة مصروفات حساب العُهد كشفت خطأ أرقام عجز الحساب الختامي

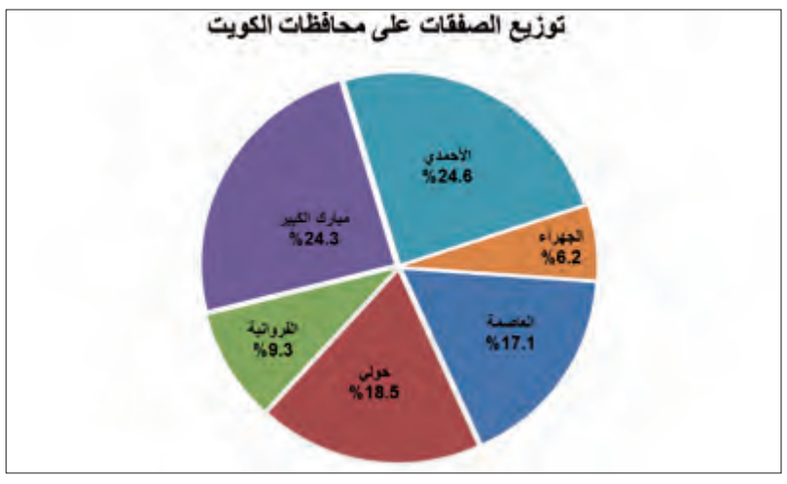

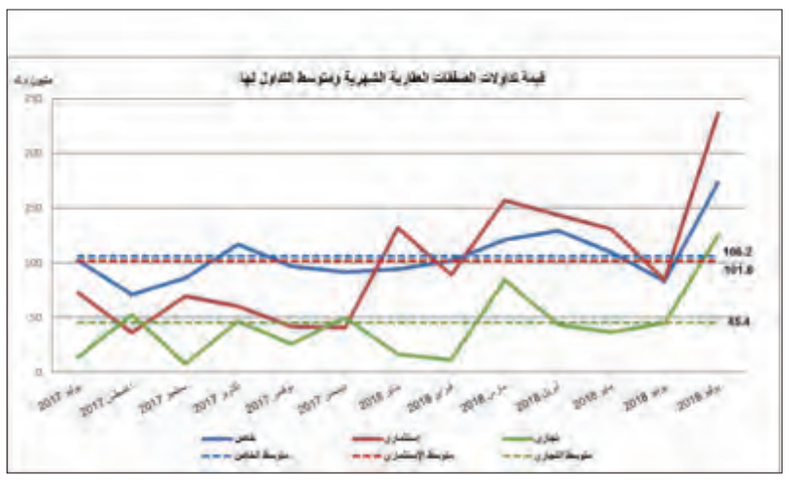

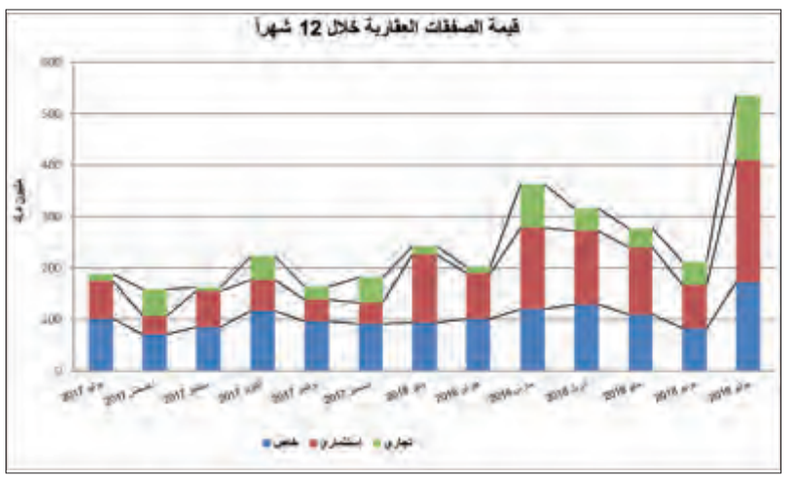

- تداولات العقود والوكالات بلغت قيمتها لشهر يوليو 535 مليون دينار
- خدمات البوابة الإلكترونية مازالت لا ترتقي إلى المستوى المستهدف
- الإجراءات الطويلة تصبح بيئة خصبة للتجاوزات والأعمال غير القانونية
- 9 مخاطر للتوسع في الاقتراض بما يؤدي لزيادة الإنفاق دون مردود تنموي

قال تقرير الشال الصادر عن بخصوص ديوان المحاسبة والمخاطر أنه في الأسبوع الفائت، إستعرضنا أول ثلاث موضوعات خطرة في تقرير لديوان المحاسبة الصادر في شهر يوليو الفائت، وفي هذه الفقرة، نستعرض الموضوعات الثلاثة الخطرة الأخيرة، والتنبيه إلى تلك المخاطر جهد مقدر لديوان المحاسبة.

رابع الموضوعات الخطرة وفق تقرير ديوان المحاسبة، كان حول الحكومة الإلكترونية، فالديوان يعتقد أنه رغم إنجاز المرحلة الأولى للمشروع في عام 2009، وبلوغ عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة من البوابة الإلكترونية 1857 خدمة، منها 993 خدمة معلوماتية و864 خدمة الكترونية، وتوقعات بتفعيل 594 خدمة في المستقبل، إلا أنها لازالت لا ترتقي إلى المستوى المستهدف. فلازالت إجراءاتها طويلة وآلياتها غير واضحة، وتلك أبرز سلبيات العمل الورقي بما يعطل مصالح الناس ويجعلها بيئة خصبة للتجاوزات والأعمال غير القانونية. ومع غياب بنية تحتية كافية لها، تتأثر جودة وسلامة الخدمات المقدمة، وغيابها يجعلها بيئة طاردة للاستثمار لأصحاب المشروعات والمستثمرين.

خامس الموضوعات الخطرة وفق التقرير، هو حساب العُهد سابقاً، أو تضخم أرصدة حسابات الأصول المالية المحلية والخارجية، وهي تجاوزات أدت إلى بلوغ مبالغ تلك الأرصدة كما في نهاية السنة المالية 2016/2017، نحو 5.8 مليار دينار كويتي. وبعد تكليف ديوان المحاسبة دراسة ظاهرة المصروفات على حساب العُهد، تم اكتشاف خطأ في أرقام عجز الحساب الختامي للسنة المالية 2016/2017، وهو أهم المؤشرات المالية، وهو عجز الموازنة حيث كان المعلن نحو 5.98 مليار دينار كويتي، بينما الفعلي والحقيقي هو 6.82 مليار دينار كويتي، وذلك في تقديرنا قمة التسيب المالي وخرق لقانون الموازنة العامة.

ويعتقد الديوان أن مخاطر تلك التجاوزات تكمن في فقدان الحساب الختامي للدولة لصدقيته وهو الوثيقة الوحيدة التي تعكس المركز المالي للدولة، وتسببه يجعل المال العام عرضة للعبث. ويضيف، بأن جملة ما لم يتم التحقق والإستيثاق من صرفه بحلول 2017/03/31، كان نحو 2.2 مليار دينار كويتي، بما يعنيه من ارتفاع مستوى خطورة التجاوزات في الصرف. ويعتقد بأن صدور موافقات من وزارة المالية للجهات الحكومية تجيز خصم الصرف على حساب الأصول من وفورات آخر السنة المالية، إنما هو تقنين للتجاوزات الدستورية وبما يعنيه ذلك من تخلي وزارة المالية عن دورها المنوط بها.

سادس الموضوعات الخطرة تكمن في سداد عجز الموازنة العامة بإصدار سندات دين حكومية، وبلغ حجم السندات المصدرة مع نهاية 2017/03/31 نحو 7.2 مليار دينار كويتي، نحو 4.8 مليار دينار كويتي سندات محلية، ونحو 2.4 مليار دينار كويتي سندات أجنبية. والديوان، ومن حيث المبدأ يعترض على خطورة الدين العام في بلد يعتمد بنحو 97% من تمويل نفقاته العامة على إيرادات النفط، ويعدد 9 مخاطر للتوسع في الاقتراض بما يؤدي إلى التوسع في الإنفاق من دون مردود تنموي. ويؤكد ما ذكرناه مراراً من أن التورط في التمويل بالاقتراض تظهر مخاطره لاحقاً عندما تصبح أقساط وفوائد ذلك الدين عبء ضخم في جانب النفقات العامة، بما يقتطع من الإنفاق على ضرورات الناس المتزايدة، ويزيد من مخاطر إقراض البلد ويرفع تكلفة الإقتراض عليها ويؤثر سلباً على تصنيفه الائتماني، خصوصاً مع إستمرار سياسية مالية منفلتة تاريخياً وحاضراً.

نكرر الشكر لديوان المحاسبة، ونأمل في إنتشار عدواه الحميدة لباقي مؤسسات الدولة، فهو يذكر تماماً ما يعتقد أنه صحيح، ويصيب في معظم الأحوال، وذلك يغطي دوره في التشخيص، ويدعمه باقتراح الحلول الاستباقية، ويبقى ما بعد ذلك خارج نطاق سلطته ومسؤوليته.

العقار المحلي

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل – إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في يوليو 2018 مقارنة بسيولة يونيو 2018، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر يوليو نحو 535 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 151.7% عن مستوى سيولة شهر يونيو 2018، البالغة نحو 212.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت بما نسبته 181.3% مقارنة مع سيولة يوليو 2017، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 190.2 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات يوليو 2018 ما بين نحو 499.8 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 35.1 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 729 صفقة، توزعت ما بين 692 عقوداً و37 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي على أعلى عدد من الصفقات بنحو 179 صفقة وممثلة بنحو 24.6% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بفارق ضئيل بـ 177 صفقة وتمثل نحو 24.3%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 45 صفقة ممثلة بنحو 6.2%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 173 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 107.8% مقارنة مع يونيو 2018، عندما بلغت نحو 83.2 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 32.3% من جملة قيمة تداولات العقار، مقارنة بما نسبته 39.2% في يونيو 2018.

وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 106.2 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو 2018 أعلى بما نسبته 62.8% مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 495 صفقة مقارنة بـ 247 صفقة في يونيو 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص حول 349 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 304 ألف دينار كويتي في يونيو 2018، أي بإرتفاع بحدود 14.8%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 236.7 مليون دينار كويتي أي بارتفاع بنحو 180.5% مقارنة بالشهر السابق (يونيو 2018)، حين بلغت نحو 84.4 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 44.2% مقارنة بما نسبته 39.7% في يونيو 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 101.8 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو أعلى بما نسبته 132.6% مقارنة بمعدل 12 شهراً.

وارتفع عدد صفقاته إلى 204 صفقة مقارنة بـ 86 صفقة في يونيو 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 1.16 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 981 ألف دينار كويتي في يونيو 2018، أي بإرتفاع بحدود 18.2%. وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 125.3 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 179.2% مقارنة مع يونيو 2018، حين بلغت نحو 44.9 مليون دينار كويتي.

وارتفعت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 23.4% مقارنة بما نسبته 21.1% في يونيو 2018. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 45.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو أعلى بنحو 176.2% عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 30 صفقة مقارنة بـ 16 صفقة لشهر يونيو 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يوليو 2018 نحو 4.2 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يونيو 2018 والبالغ نحو 2.8 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 48.9%. وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر يوليو بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (يوليو 2017) نلاحظ أنها حققت إرتفاعاً من نحو 190.2 مليون دينار كويتي إلى نحو 535 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 181.3%، كما أسلفنا. وشمل الإرتفاع سيولة النشاط التجاري بنسبة 809.7%، نشاط السكن الإستثماري بنسبة 225.3% ونشاط السكن الخاص بنسبة 69.8%.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام الجاري حتى شهر يوليو 2018 بمثيلتها من عام 2017، نلاحظ ارتفاعاً في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 1.486 مليار دينار كويتي إلى نحو 2.162 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته 45.5%. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (5 شهور) عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق (عقوداً ووكالات) نحو 3.706 مليار دينار كويتي، وهي أعلى بما قيمته 1.324 مليار دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، ذلك لأن تداولات النصف الثاني من العام الفائت كانت ضعيفة، أي ارتفاع بما نسبته 55.6% عن مستوى عام 2017، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2.382 مليار دينار كويتي.

الشركات المدرجة

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول من السنة الحالية 163 شركة، أو نحو 93.1% من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها والشركات المشطوبة والموقوفة عن التداول، وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.043 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بنحو 8.6% عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2017 البالغة 959.8 مليون دينار كويتي. ولكنها حققت تراجعاً وبنحو 13.4% مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الأول من عام 2018، حيث حققت تلك الشركات نحو 483.9 مليون دينار كويتي للربع الثاني من عام 2018، مقارنة بنحو 558.8 مليون دينار كويتي للربع الأول من العام ذاته. وزادت 4 قطاعات من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء النصف الأول من عام 2017، وحول قطاع وحيد آخر خسائره في النصف الأول من عام 2017 إلى أرباح في النصف الأول من العام الحالي، بينما عمقت 7 قطاعات أخرى خسائرها مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. أفضلها قطاع البنوك الذي زاد أرباحه البالغة نحو 480 مليون دينار كويتي إلى نحو 565.1 مليون دينار كويتي، ثانيها قطاع الصناعة الذي زاد أرباحه البالغة نحو 109.4 مليون دينار كويتي إلى أرباح نحو 126.8 مليون دينار كويتي، تلاهما في الارتفاع قطاع الرعاية الصحية الذي حول خسائره البالغة نحو 5.4 مليون دينار كويتي إلى أرباح بلغت نحو 3.8 مليون دينار كويتي. بينما تراجعت قيمة أرباح قطاع الخدمات المالية من نحو 130.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 112.5 مليون دينار كويتي، وتفاصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرفق.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 93 شركة مقارنة مع النصف الأول من عام 2017، من ضمنها زادت 67 شركة مستوى أرباحها وخفضت 26 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي أن 57.1% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 70 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، ضمنها 46 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 24 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباح بنحو 672 مليون دينار كويتي، أو نحو 64.4% من إجمالي الأرباح المطلقة. تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 185.9 مليون دينار كويتي، وجاء «البنك الأهلي المتحد (البحرين)» في المرتبة الثانية بنحو 108.2 مليون دينار كويتي، و«بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثالثة بنحو 95.2 مليون دينار كويتي، واحتلت شركة «زين» المرتبة الرابعة بنحو 86.5 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 20.4 مليون دينار كويتي، وضمنها حققت شركة «إيفا للفنادق والمنتجعات» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 3.3 مليون دينار كويتي، تلتها شركة « المجموعة التعليمية القابضة» بنحو 2.7 مليون دينار كويتي.

الأهلي المتحد

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 29 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 9.3%، مقارنة بنحو 26.5 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع صافي الربح التشغيلي للبنك قبل خصم المخصصات، بنحو 7.27 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 46.02 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 38.75 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنحو 7.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 13.6%، وصولاً إلى نحو 63.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 56.2 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات تمويل بنحو 3.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 50.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 47.8 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي ربح من بيع الاستثمارات بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، وارتفع بند أرباح تحويل عملات أجنبية بنحو 1 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي قيمة ارتفاعهما إلى نحو 3.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى 6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.8 مليون دينار كويتي للبندين للفترة ذاتها من عام 2017.

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع الإيرادات التشغيلية، وبنحو 386 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 2.2%، وصولاً إلى نحو 17.85 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 17.46 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2017، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وارتفعت جملة المخصصات، بنحو 4.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 42.4%، عندما بلغت نحو 15.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 11 مليون دينار كويتي.

وانخفض هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 45.3% من جملة إيرادات التشغيل، بعد أن بلغ نحو 47.1%، خلال الفترة المماثلة من عام 2017، نتيجة تأثير ارتفاع قيمة المخصصات على صافي ربح البنك.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3.696 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 0.8% وقيمته 30.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.666 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، بينما انخفض بنحو 2.5% أو ما قيمته 96.5 مليون دينار كويتي، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في نهاية النصف الأول من عام 2017 عندما بلغ نحو 3.792 مليار دينار كويتي. وسجل بند مدينو تمويل، ارتفاعاً، بلغ قدره 71.7 مليون دينار كويتي ونسبته 2.7%، ليصل إلى نحو 2.745 مليار دينار كويتي (74.3% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.673 مليار دينار كويتي (72.9% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية عام 2017، لكنه انخفض، بنحو 7.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 0.3%، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ آنذاك، ما قيمته 2.752 مليار دينار كويتي (72.6% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 87.2% مقارنة بنحو 83.9%، وغالبية الارتفاع في نسبة مدينو التمويل إلى الودائع عائد إلى انخفاض قيمة الودائع بنحو 4.1%، وهي أقل من نسبة انخفاض قيمة مدينو التمويل البالغة نحو 0.3%. وارتفع بند استثمارات متاحه للبيع بنحو 46.6 مليون دينار كويتي بنسبة 21.4% حين بلغ نحو 264 مليون دينار كويتي (7.1% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 217.4 مليون دينار كويتي (5.9% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام السابق، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق نجده حقق ارتفاعاً ايضاً بنحو 79.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 43.4%، حيث بلغ حينها نحو 184.1 مليون دينار كويتي (4.8% من إجمالي الموجودات). وانخفض بند ودائع لدى بنوك اخرى بنحو 78.4 مليون دينار كويتي اي بنسبة 35.2%، ليبلغ نحو 144.3 مليون دينار كويتي (3.9% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 222.6 مليون دينار كويتي (6.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وانخفض بنحو 152 مليون دينار كويتي أو بنسبة 51.3% عند المقارنة مع نحو 296.3 مليون دينار كويتي (7.8% من إجمالي الموجودات) في الفترة ذاتها من العام الفائت.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 24.1 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 0.8% لتصل إلى نحو 3.222 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.198 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، بينما حققت انخفاضاً بنحو 118.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تراجع بلغت 3.6% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.2% مقارنة بنحو 88.1%.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات الربحية قد سجلت أداءً موجباً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى نحو 1.6%، قياساً بنحو 1.4%، ومؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، إلى نحو 30.2%، مقارنة بنحو 29.4%. ومؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، إلى نحو 14.1%، مقارنة بنحو 13.7%. وارتفعت، أيضاً ربحية السهم (EPS) إلى 15.4 فلس، مقابل 14.0 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 9.3 مرة، مقارنة مع 14.6 مرة (أي تحسن)، وذلك نتيجة تراجع السعر السوقي للسهم بنسبة 30.5%، مقابل ارتفاع في ربحية السهم الواحد (EPS)، البالغة نحو 10% مقارنة مع 30 يونيو 2017. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة بعد أن كان 1.7 مرة

بورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 434.2 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 6.9 نقطة ونسبته 1.6% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفعت بنحو 47.2 نقطة أي ما يعادل 12.2% عن إقفال نهاية عام 2017.

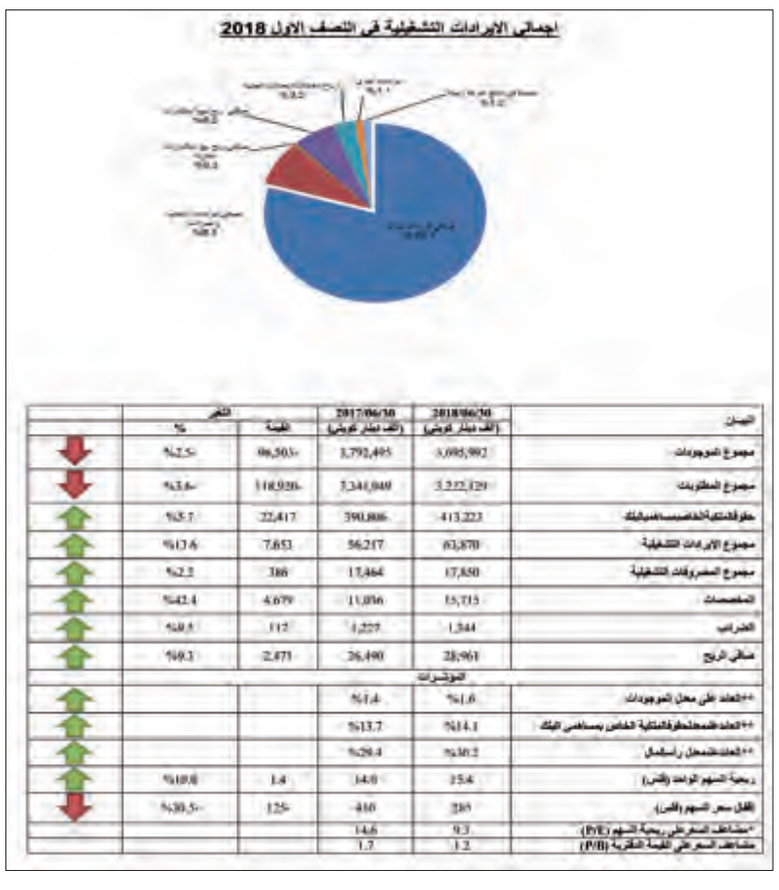

البيان	2018/06/30 (ألف دينار كويتي)	2017/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	3,695,992	3,792,495	96,503-	%2.5-
مجموع المطلوبات	3,222,129	3,341,048	118,919-	%3.6-
حقوق ملكية المساهمين الخاص بمساهمي البنك	413,223	390,806	22,417	%5.7
مجموع الإيرادات التشغيلية	63,870	56,217	7,653	%13.6
مجموع المصروفات التشغيلية	17,850	17,464	386	%2.2
المخصصات	15,715	11,036	4,679	%42.4
الضرائب	1,344	1,227	112	%9.1
صافي الربح	28,961	26,490	2,471	%9.3
المؤشرات				
++العائد على معدل الموجودات	%1.6	%1.4		
++العائد على حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%14.1	%13.7		
++العائد على معدل رأسمال	%30.2	%29.4		
ربحية السهم الواحد (فلس)	15.4	14.0	1.4	%10.0
اقفال سعر السهم (فلس)	216	310	125-	%30.5-
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	9.3	14.6		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.2	1.7		

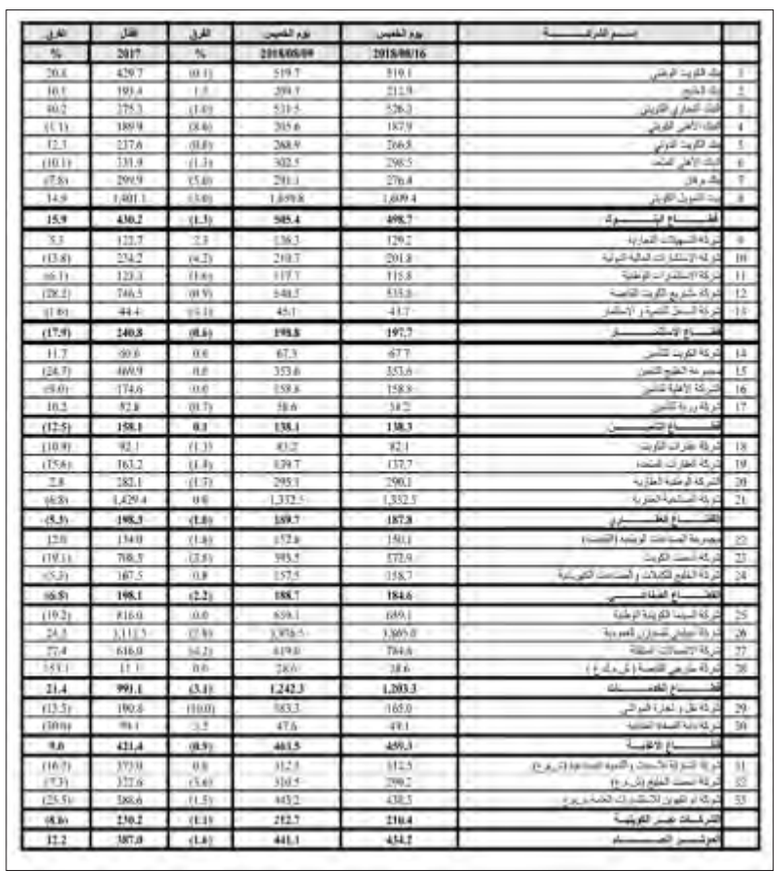

	اسم الشركة	يوم الخميس 2018/08/16	يوم الخميس 2018/08/09	الفرق %	اقفال 2017	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	519.1	519.7	(0.1)	429.7	20.8
2	بنك الخليج	212.9	209.7	1.5	193.4	10.1
3	البنك التجاري الكويتي	526.3	531.5	(1.0)	375.3	40.2
4	البنك الأهلي الكويتي	187.9	205.6	(8.6)	189.9	(1.1)
5	بنك الكويت الدولي	266.8	268.9	(0.8)	237.6	12.3
6	البنك الأهلي المتحد	298.5	302.5	(1.3)	331.9	(10.1)
7	بيتك ش.م.ك	276.4	291.1	(5.0)	299.9	(7.8)
8	بيت التمويل الكويتي	1,609.4	1,659.8	(3.0)	1,401.1	14.9
	قطاع البنوك	498.7	505.4	(1.3)	430.2	15.9
9	شركة التسهيلات التجارية	129.2	126.3	2.3	122.7	5.3
10	شركة الاستشارات المالية الدولية	201.8	210.7	(4.2)	234.2	(13.8)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	115.8	117.7	(1.6)	123.3	(6.1)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	535.8	540.5	(0.9)	746.5	(28.2)
13	شركة السمو للتمويل والاستثمار	43.7	45.1	(3.1)	44.4	(1.6)
	قطاع الاستثمار	197.7	199.8	(0.1)	240.8	(17.9)
14	شركة الكويت للتأمين	67.7	67.3	0.6	60.6	11.7
15	مجموعة الخليج للتأمين	353.6	353.6	0.0	469.9	(24.7)
16	الشركة الأهلية للتأمين	158.8	158.8	0.0	174.6	(9.0)
17	شركة وربة للتأمين	58.6	58.7	(0.1)	52.8	10.2
	قطاع التأمين	138.3	138.1	0.1	158.1	(12.5)
18	شركة عقارات الكويت	92.1	93.2	(1.1)	92.1	(10.9)
19	شركة العقارات المتحدة	137.7	139.7	(1.4)	163.2	(15.6)
20	الشركة الوطنية العقارية	290.1	295.3	(1.7)	282.1	2.8
21	شركة المشاريع العقارية	1,332.5	1,332.5	0.0	1,429.4	(6.8)
	قطاع العقار	187.8	189.7	(1.0)	198.5	(5.3)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	150.1	152.0	(1.4)	134.0	12.0
23	شركة أسمنت الكويت	572.9	585.5	(2.5)	708.5	(19.1)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	158.7	157.5	0.8	167.5	(5.2)
	قطاع الصناعة	184.6	188.7	(2.2)	198.1	(6.8)
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	689.1	689.1	0.0	816.0	(19.2)
26	شركة ميناء الشويخ العمومية	1,369.0	1,370.5	(0.1)	1,111.5	23.1
27	شركة الاتصالات المتنقلة	784.6	819.0	(4.2)	616.0	27.4
28	شركة مشاريع القابضة (ش.م.ك.ع)	28.6	28.6	0.0	11.1	157.1
	قطاع الخدمات	1,203.3	1,242.3	(3.1)	991.1	21.4
29	شركة نقل وتجارة المواشي	165.0	183.3	(10.0)	190.6	(13.5)
30	شركة بنك الصفاة الاسلامي	49.1	47.6	3.2	99.1	(50.6)
	قطاع الأغذية	459.3	463.5	(0.9)	421.4	9.0
31	شركة الدولية للأسمنت والأسمدة الصناعية (ذ.م.م)	312.5	312.5	0.0	373.0	(16.2)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ك)	298.2	316.5	(5.6)	322.6	(7.3)
33	شركة أم القيوين للاستثمارات الخدمية (ذ.م.م)	438.5	445.2	(1.5)	588.6	(25.5)
	الشركات غير الكويتية	216.4	212.7	(1.1)	230.2	(6.0)
	المؤشر العام	434.2	441.1	(1.6)	387.0	12.2